

فقط فى عهد السيسي: حملة إزالة تهدم المسجد وتبقى على القصر المجاور



الأربعاء 27 مايو 2015 12:05 م

فى مشهد جديد فى التعدى على حرمت المساجد، قامت وزارة الزراعة والرى بوزارة الانقلاب تدعّمها قوات أمن الانقلاب بتنفيذ عدد من الإزالات على الأراضى الزراعية والتي من بينها مسجد بجوار المقابر بقرية سنجلف التابعة لمركز الباجور

الغريب فى الأمر أن قرارات الإزالة لم تنفذ بشأن قصر تم بناؤه على ما يقرب من 15 قيراطًا، واكتفت بهدم جزء من السور الخارجى الذى يحيط بالقصر فقط وترك القصر كما هو لم يمسه حجر، والسبب مكالمة هاتفية من صاحب القصر والنفوذ إلى أحد المسؤولين الكبار

وطبقًا لما أوردته صحيفة المصريون؛ فإن القصة تبدأ عندما تحركت قوات أمن الانقلاب ومعها آليات الهدم الخاصة بالزراعة والرى والمحليات مدعومة بالمدركات وقوات الأمن حيث قامت بهدم عدد كبير من المنازل على طريق الباجور - القاهرة وسط العويل والصراخ من قبل أهالى المنطقة الذين خسروا منازلهم وأموالهم

وقد تكرر المشهد فى كل منطقة تقف عندها حملة الإزالة حتى وصلت إلى قرية كفر سنجلف حيث توقع الجميع أمام المسجد الذى تم بناؤه بجوار المقابر من أجل أن يصل فيه مشيعو الجنائز

وقد فوجئ الجميع بهدم المسجد والتعدى على أصحابه وسط ذهول الأهالي من هول المنظر من التعدى على بيوت الله وحرمتها وازداد غضب الأهالي عندما وصلت القوات إلى قصر تم بناؤه فى أرض زراعية بدون ترخيص قبل أن تشرع الحملة فى الهدم خرج صاحب القصر يحمل هاتفًا، حيث سأل من المسئول عن الحملة وبعد الحديث معه أمر الحملة بالتراجع عن قرار الإزالة .

وطالب من صاحب القصر، أن يهدم جزءًا بسيطًا من سور القصر حتى يثبت أنه قام بالتنفيذ، وبالفعل تم الأمر ولم يمسه القصر الذى تم بناؤه على 15 قيراطًا، والسبب أنه صاحب مال ونفوذ

فى المقابل جلس الفقراء بجوار منازلهم التي تحولت إلي ركام وأموالهم المهذرة سيكون حالهم ونكبتهم ويتهمون الدولة بالمحسوبية والرشوة وأكد أحد الأهالي "م ع ع" أن الظلم بلغ مداه وأن منزله تم هدمه والذى وضع فيه كل ما يملك، مؤكدًا أنه لا يملك منزلًا وتسائل لماذا لم تتم إزالة القصر الذى تم بناؤه على 15 قيراطًا، لأن صاحبه من المحاسيب وأصحاب النفوذ والمال

وتابع: حتي المسجد لم يرحموه وصاحب المال قدره فلم يخافوا من الله وخافوا من صاحب النفوذ والمال، مضيًا أن صاحب القصر كان دائمًا يؤكد أنه قام برشوة الجميع وأنه واصل ومسند

من ناحيته أكد مدير الأمن اللواء ممتاز فهمي، أن مديرية الأمن ليست جهة تنفيذ بل أنها جهة تأمين فقط والمسئول عن التنفيذ المحليات والرى والزراعة وليس لهم أى شأن بمن ستم إزالة منزله أو قصره

وأضاف، أن المسجد تم بناؤه بالتحايل على القانون والهدف منه هو عدم هدم المنزل الملاصق له بينما كان تعليق محافظ المنوفية هشام عبد الباسط على ما حدث: "مش هسكت"، وأنه جار دراسة وضع القصر ومعرفة القرارات الصادرة ضدها وحقيقة أمرها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أى شخص وسيطبق القانون على الجميع دون استثناء على حد قوله .

